

دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية

د. محمد بركات صعايده

العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية العلوم الإدارية،
جامعة الاستقلال، فلسطين

Mohammed B. E. Saaida

Department of International Relations & Diplomacy, Faculty of
Administration Sciences, Al Istiqlal University, Palestine

mohammed.saaideh@pass.ps

ملخص:

تناولت الدراسة دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، لزيادة ظاهرة تعاقد الدول مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقيام بمهام مناطة في الأصل بالقوات المسلحة الوطنية في الدول المتعاقدة، وتطرقت الدراسة لكيفية تحول دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عبر تسليط الضوء ودراسة الأسباب التي تؤدي إلى تطور دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لمستوى فاعل دولي غير حكومي من فواعل العلاقات الدولية، وتتبع مراحل تطور هذه الشركات بالتركيز على خصائصها وعلاقتها التبادلية المصلحية بالدول على ثلاثة محاور هي الاقتصاد والسياسة والأمن، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال القيام بجمع قدر مناسب من البيانات والمعلومات عن عدد من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المنتشرة في العالم وحالات النزاعات التي تدخلت بها، كما اعتمدت على تحليل تلك المعلومات لدور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات بين الدول، انتقت الدراسة أهم الشركات العسكرية والأمنية ذات الدور الكبير على النزاعات اتخرطت بها الدول وتحاول المنظمات الدولية حلها، وأظهرت نتائج الدراسة اختلافا في دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في منظومة العلاقات الدولية كفاعل دولي غير حكومي، ويبرز هذا الدور في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وذلك لاملاكها عناصر جاذبة للدول تتمثل في خفض التكلفة المالية واختصار الوقت والاحترافية، وأنه قد تأسست علاقة مصلحية تبادلية بين الطرفين تمكن الدول من استخدامها كأداة لإدارة مصالحها في سياستها الخارجية، وأوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول دور هذه الشركات في مجالات أخرى مع ضرورة مراعاة العديد من المتغيرات لإدراجها في البحوث المستقبلية.

كلمات مفتاحية: الشركات العسكرية الخاصة، الشركات الأمنية الخاصة، العلاقات الدولية، فاعل دولي غير حكومي.

The Role of Private Military and Security Companies as an International Non-Governmental Factor in the International Relations

Abstract

The study dealt with the role of private military and security companies as an international non-governmental factor in the international relations, due to the increase in the phenomenon of states contracting with private military and security companies to carry out tasks originally entrusted to the national armed forces in the contracting states. The study touched on how the role of private military and security companies has transformed by shedding light and studying the reasons that lead to the development of the role of private military and security companies to the level of an international non-governmental factor of international relations factors. It traced the stages of development of these companies by focusing on their characteristics and their mutually beneficial relationship with countries on three axes: economy, politics and security. The study relied on the descriptive analytical approach by collecting an appropriate amount of data and information on several private military and security companies scattered around the world and the conflict situations in which they intervened. It also relied on analyzing that information for the role of private military and security companies in interstate conflicts. The study selected the most important military and security companies with a major role in the conflicts in which states are involved, and international organizations are trying to solve them. The results of the study showed a difference in the role of private military and security companies in the international relations system as an international non-governmental factor. This role is prominent in the security, economic and political fields because it has attractive elements for countries represented in reducing financial costs, shortening time and professionalism. A mutually beneficial relationship has been established between the two parties that enable states to use it as a tool to manage their interests in their foreign policy. The researcher recommended conducting more future studies on the role of these companies in other areas, with the need to take into account many variables for inclusion in future research.

Keywords: Private Military Companies, Private Security Companies, International Relations, International Non-Governmental Factor.

مقدمة

تتفرد الشركات الخاصة المعنية بالعمل العسكري والأمني بمصطلح (PMCs)، وتندرج تحته الشركات العسكرية والشركات الأمنية وشركات الحماية وشركات تزويد المعلومات الاستخباراتية والتجسس وغيرها مما لها صلة، وعلى الرغم من أن جذور عمل هذه الشركات وإن كان على شكل مجموعات بمسميات مختلفة يمتد إلى عدة قرون مضت، فإن الشكل الذي تبرز به في الوقت الراهن في الساحة الدولية يجعل منها ظاهرة تستدعي إجراء دراسات مطولة، فأعمال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الصراعات الدولية تنعكس في شبكة العلاقات الدولية المعقدة على الساحة الدولية عبر النتائج العسكرية والاقتصادية والسياسية كما ستظهره في الدراسة لاحقاً.

تحاول هذه الدراسة توضيح مسببات تطور دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتحولها من جهة غير فاعلة إلى أحد الفواعل في العلاقات الدولية، وسيركز البحث على توضيح مفهوم هذا النوع من الشركات الخاصة وتعريفاتها والدخول في عناصرها مرتكزات وجودها، وما هي الفروق بينها وبين الكيانات الأخرى كالمترقة والمليشيات، وتتبع خصائص الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودور الدول التي تقبل على إبرام العقود مع المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في حسم نزاعاتها لمصلحتها ولتحقيق أهدافها الخارجية في السياق الدولي، ومن ثم سيتناول البحث الدور الذي تنتج من نشاطها المتزايد في الصراعات الدولية، إذ أصبح من الدارج لدى العديد من الدول اللجوء للشركات العسكرية الخاصة لما تتمتع به من مزايا تجعلها الخيار الأسهل وأداة مفضلة من أدوات إدارة الأزمات الخارجية.

مشكلة الدراسة

تدور الإشكالية الرئيسية في هذا البحث حول الدور الذي تقوم به الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، وجاءت أسئلة الدراسة على النحو التالي:

1. ما هو الدور الذي تقوم به الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية؟
2. ما هي الخصائص التي تميز الدور الذي تقوم به الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لتصنف كفاعل دولي؟
3. ما هي الأسباب التي تجعل الدول تقوم بدور استئجار خدمات الشركات الخاصة العاملة في المجالين العسكري والأمني؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة الدور الذي تقوم به الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية.
2. التعرف إلى الخصائص التي يميز الدور الذي تقوم به الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة خلال تطورها لتصنف كفاعل دولي.
3. تحديد الأسباب التي تجعل الدول تقوم بدورها باستئجار الشركات الخاصة العاملة في المجالين العسكري والأمني.

أهمية الدراسة

تتناول الدراسة ظاهرة دخول هذه الشركات على منظومة العلاقات بين الدول، وستساهم في إثراء المعلومات المرتبطة بموضوع الشركات المعنية بالشأن العسكري والأمني من ناحية دورها وتطورها، يضاف لذلك أهمية أخرى على مستوى التعرف على أبرز العوامل والخصائص التي تزيد من دافعية الارتقاء بدور هذه الكيانات المعنية بموضوع الأمن بآثارها العسكرية والاقتصادية والعسكرية.

هيكلية الدراسة

تم تقسيم هيكلية الدراسة إلى مقدمة ثم المبحث الأول بعنوان الإطار النظري والدراسات السابقة، يلي ذلك المبحث الثاني لموضوع تطور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العلاقات الدولية، ويتبعه المبحث الثالث: تقاطع مصالح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مع الدول، أما المبحث الرابع فقد جاءت تحت عنوان دور الفعاليات الناتجة عن الشركات الأمنية والعسكرية في العلاقات الدولية، وصولاً إلى النتائج والتوصيات.

مصطلحات الدراسة

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية و/أو أمنية، وتتضمن الخدمات العسكرية والأمنية بشكل خاص توفير حراس مسلحين وحماية الأشخاص والأعيان مثل القوافل والمباني وغيرها من الأماكن، وصيانة وتشغيل نظم الأسلحة، واحتجاز المسجونين، وتقديم المشورة للقوات المحلية وأفراد الأمن أو تدريبهم.

فاعل دولي غير حكومي: الفاعل غير حكومي يعني به جهة دولية فاعلة غير حكومية لكنه غير سيادي ويمتاز أولاً أنها تمارس سلطة سياسية أو شبه سياسية كبيرة وسيطرة إقليمية، ثانياً تكون خارج سيطرة حكومة ذات سيادة، وثالثاً قد تستخدم العنف لتحقيق أهدافها.

العلاقات الدولية: العلاقات الدولية هي علاقات شاملة تتطوي على مختلف الجماعات في مجال العلاقات الدول فيما بينها سواء كانت هذه العلاقات الدولية رسمية أو غير رسمية، وينطوي مفهوم العلاقات الدولية على جميع الاتصالات بين الدول وجميع حركات الشعوب و سلع و أفكار الدول عبر الحدود الوطنية.

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ويتم عن طريق هذا المنهج التركيز على صلب الدراسة عن طريق جمع الحقائق وتحليل العوامل بحيث يصفها وصفا دقيقا ويستقضي مظاهرها للخروج بنتائج لها صلة بموضوع الدراسة بالربط والتفسير للمعطيات.

المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

المطلب الأول: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والفاعلات الدولية غير الحكومي:

أولاً: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

تتعدد الآراء بشأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وذلك لزيادة إقبال الدول والمنظمات الدولية على استئجارها لتقديم خدماتها مقابل أموال، فالمقصود بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأنها شركات خاصة يمتلكها أفراد أو شركات أكبر، وهي شركات مستقلة تقدم خدمات عسكرية للدول والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الفرعية، وهذه الشركات متخصصة في توفير القوات القتالية والحماية وأعمال أخرى، وتتكون بعضها من عدة مئات من الجنود المدربين تدريباً عالياً والمجهزين بمعدات قتالية هجومية ودفاعية، وقد شكلت الشركات الأمنية والعسكرية المتعاقدة ما نسبته 52 في المئة من القوة العاملة في الولايات المتحدة أثناء تدخلها في العراق وأفغانستان (MSF, 2017)، وتعد هذه المؤسسات الأمنية والعسكرية الخاصة شركات محددة الغرض والهدف وقد أنشأت أصلاً من أجل تحقيق الربح المادي، وتختلف في تنظيمها عن الجيوش النظامية من حيث القيادة العسكرية، فهي تختلف نظام الجيوش وكذلك نظامها الإداري، فالشركات تتبع أساليب معينة تكونت من جراء الخبرة المتراكمة عبر السنين (أبو الخير، 2008).

وتتميز المؤسسات الأمنية والعسكرية عن المرتزقة، حيث تحدد صفات المرتزق هو «أي شخص تم تجنيده خصيصاً محلياً أو في الخارج للقتال في نزاع مسلح، ويشارك في الأعمال العدائية أساساً بالرغبة في تحقيق مكاسب شخصية (Percy, 2007)، أما ما يفرق الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عن أفراد الميليشيات، فالفرق الأساسي يتمثل في أن «أفراد الميليشيات يكونون من المتطوعين و من أفراد المقاومة الشعبية والمنضوين تحت راية حزبية أو فصائلية ويسعون من أجل تحرير أراضٍ من سلطات استولت عليها بالقوة» (Swed & Burland, 2020)، في حين أن ما يدفع الشركات للقيام بأعمال عسكرية دفاعية أو هجومية هو الربح المادي أساساً، ولا تعني لها الأقاليم التي يعملون عليها سوى أنها مكان عمل.

فيما يخص التعريف فقد تفاوت فقهاء القانون الدولي حول تعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فقد وردت عدة تعريفات للشركات الأمنية الخاصة فقها وقانونا، إذ عرفها بروكس (Brooks, 2000) مستندا لطبيعة الخدمات التي تقدمها هذه الشركات ومعتمدا فكرة الخدمة الأمنية السلبية (الوقائية)، في الوقت نفسه حدد هذا التعريف بأنه مشروط بأن يكون مكان التقديم لهذه الخدمات هو في مناطق النزاعات أو الصراعات التي وبحسب وصفه تكون عالية الخطورة، بينما عرفها الكونغرس الأمريكي بأنها «الشركات التي تقدم أنشطة ترتبط مباشرة بحماية الأشخاص أو الأماكن أو الأشياء» (المسدي، 2009).

من التعريفات المقدمة هو تعريف وثيقة مونترال التي وضعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2008، وينص التعريف على: «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة» هي «كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية و / أو أمنية، بغض النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها، تشمل الخدمات العسكرية والأمنية، على وجه الخصوص، الحراسة المسلحة وحماية الأشخاص والأشياء، مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى؛ صيانة وتشغيل أنظمة الأسلحة؛ احتجاز السجناء وتقديم المشورة للقوات المحلية وأفراد الأمن أو تدريبهم» (Tougas, 2014)، كما ويمكن تعريف الشركة العسكرية و/أو الأمنية الخاصة بأنها: «كيان اعتباري يقدم، لقاء مقابل مادي، خدمات عسكرية و / أو أمنية بواسطة أشخاص طبيعيين و/أو كيانات قانونية» (مجلس حقوق الإنسان، 2013)، ومن التعريفات المقدمة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أنها «الشركات الدولية المنشأة قانونا والتي تقدم خدمات تنطوي على القدرة على ممارسة القوة بطريقة منهجية وبوسائل عسكرية أو شبه عسكرية، بالإضافة إلى تعزيز أو نقل أو تسهيل أو ردع أو نزع فتيل هذه الإمكانيات أو المعرفة المطلوبة لتنفيذه للعملاء» (Ortiz, 2010).

من التعريفات السابقة يستدل الباحث أن التعريف الأخير يحتوي عناصر نشأة وأهداف الشركات وهي أنها شركات تعمل على مستوى دولي، ومنشأة بطريقة قانونية، وتكون الخدمة المقدمة عسكرية أو شبه عسكرية حسب طبيعتها، ولها عملاء أو زبائن يطلبون خدماتها.

لكن هذا التعريف لم يذكر ما يقدم من العملاء نظير قيام هذه الشركات بخدماتها، وإذا أجزى للباحث التقدم بمقترح تعريف للشركات العسكرية والأمنية الخاصة فهو: أنها كيانات تجارية دولية منشأة ومسجلة في دول تخصص في تقديم الخدمات العسكرية والأمنية واللوجستية المتنوعة لعملاء دوليين نظير مقابل مادي.

ثانيا: مفهوم الفاعل الدولي غير الحكومي

لا ينفك المجتمع الدولي عن الحركة مما ينتج عنه مخرجات على شكل أشخاص جدد جنبا إلى جنب مع الدول، وبما أن علم العلاقات الدولية يعتبر أن الفاعل الرئيسي الأول فيها هو الدولة عبر المؤسسات والأجهزة المناط بها التفاعل مع وحدات العلاقات الدولية من دول ومنظمات دولية

وغيرها (الهرمزي، 2017)، إلا أن المصطلح تنطبق عليه خاصية أنه ليس من جسم الدولة، أي ليس من مكوناتها الأساسية، وتتعدد التعريفات بشأن الفاعل الدولي غير الحكومي، حيث يعرفها جيمس روزناو بأن الفاعلين غير الحكوميين هم الفواعل من خارج سيادة الدولة، كالمنظمات الدولية غير الحكومية، والتي تتجاوز الإطار الوطني إلى أقاليم أخرى (Rosenau, 1990)، أما عند مارتينا فيشير فإن المصطلح يشكل كافة الفاعلين على المستوى الدولي بحيث لا ينتمون إلى أي هيكل حكومي، وبذلك فإنه قد يضم المنظمات الدولية غير الحكومية والإعلام الدولي والمجموعات الإرهابية (فيشر، 2006).

المطلب الثاني: الدراسات السابقة

من الدراسات التي تناولت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة دراسة الباحثان بوم وماكغواهان بعنوان: حرب الاستعانة بمصادر خارجية: تطور الصناعة العسكرية الخاصة بعد الحرب الباردة (Baum and McGahan, 2009)، وقد تناولت هذه الدراسة التطور الحاصل على الشركات العاملة في المجال العسكري الخاصة، حيث توصلنا إلى أنها تطورت إلى شركات كبرى. فيما أشارت دراسة إيفاراس جيدرانتيس (Giedraitis, 2020)، بعنوان الشركات العسكرية الخاصة في السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الروسي في 2014-2019 إلى أن الدول سعت لتغيير إجراءاتها واستراتيجياتها العسكرية مما يتسبب بتعبئة شركات عسكرية وأمنية خاصة أو شركات عسكرية خاصة لمتابعة مصالحها بدلاً من قواتها النظامية بشكل متزايد. فيما ركزت دراسة رضوى عمار (عمار، 2015) بعنوان: خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم على محفزات خصخصة الأمن عالمياً. وخرجت دراسة أولكسي تساريوك (Tsariuk, 2021) بعنوان: استخدام الشركات العسكرية الخاصة في البيئة الأمنية الدولية المعاصرة، بعدة نتائج أهمها أن الدول تستخدم الشركات العسكرية الخاصة كنوع من التعزيز والدعم المناسبين لمجموعة أدوات السياسة الخارجية الخاصة بالدول من أجل تحقيق دور محدد في بيئة الأمن الدولية.

ويلحظ أن الدراسة الحالية تميزت عن الدراسات السابقة في أنها تتناول دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي مؤثر في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: تطور مستويات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العلاقات الدولية

المطلب الأول: مراحل التطور:

المرحلة الأولى: البداية والدور البسيط في العلاقات الدولية

تمتد المرحلة الأولى من دور الشركات الخاصة المعنية بالشؤون العسكرية والأمنية كفاعول ذات أدوار قليلة التأثير في العلاقات الدولية ببروز الشركات العسكرية الخاصة من بداية حقبة الاستعمار الأوربي الأول لدول العالم (Cauia and Zacon, 2015)، وصولاً إلى فترة انتهاء الحرب الباردة، وأشهر الشركات التي عملت على رعاية المرتزقة هي شركة الهند الشرقية (Marshall, 1997)، وكذلك عملت معظم الدول الاستعمارية كفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية لحقت بالركب أيضاً في القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، وقد حدث تغير في وظيفة الشركات المعنية بالأمور العسكرية والأمنية بعد منتصف القرن العشرين (Kinsey, 2006) في حين أصبحت هذه الشركات تشارك في الصراعات والحروب كما حدث في زائير وأنغولا.

المرحلة الثانية: الدور الفعلي في العلاقات الدولية

بدأت الشركات المتخصصة بالشؤون العسكرية تشن حروباً بالنيابة عن الدول منذ انتهاء الحرب الباردة في العام 1998، ونمت في عقد التسعينيات (Baum and McGahan, 2009) بفضل الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لدورها في رسم معالم الخرائط السياسية الدولية لعدد من دول العالم، وتوالت الدول العظمى بالسير على خطى الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة (Østensen, 2011) وعينت بتنفيذ البرامج الخاصة بالمنظمة كعمليات حفظ السلام في انجولا (Brayton, 2002) والبوسنة والهرسك ورواندا والسودان وموزمبيق وغيرها.

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية لتسريع دور الشركات العسكرية والأمنية في العلاقات الدولية:

يوجد عدة متغيرات دولية ساهمت بتسريع فعالية دور الشركات والأمنية في العلاقات الدولية أهمها المتغير الأول يتعلق خصخصة القطاع الأمني الحكومي وانخفاض ميزانية الدفاع للعديد من الدول (بلحوت، 2013)، وهذا توجه عام شمل الكثير من دول العالم (عمار، 2015). والمتغير الثاني يتعلق بضعف الدول الأمر أدى أن تنتظر الدول المتعثرة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة كأداة مثالية لحسم الصراعات الدولية أو الداخلية، كما فعلت دولة أنجولا في العام 1993 للمحافظة على آبار النفط لديها (Leander, 2005a)، وكذلك حصل في ليبيا في العام 2019 عندما استعان خليفة حفتر بمجموعة فاغنر الروسية لحسم الصراع لمصلحته (Kharief, 2022).

المتغير الثالث يتعلق بازدهار الصناعة العسكرية وتوفر السلاح والأيدي العاملة والخبرة هو من التغيرات: فالشركات الكبيرة المصنعة والمزودة للسلاح حصلت على أذونات لتزويد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالسلاح المطلوب والمسموح امتلاكه (الخمليشي، 2021)، كما أدى توفر الأيدي العاملة لازدهار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (CSIS, 2022)، الخبراء في مجال الأمن والقتال من سمحت لهم دولهم بالالتحاق بهذه الشركات (أحمد، 2007). أما المتغير الرابع فيتعلق ببروز ظاهرة الإرهاب في العلاقات الدولية: لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لنشوء المزيد من الشركات العسكرية والأمنية وتوسعها لمكافحة الإرهاب (Nebolsina, 2019). أما المتغير الخامس فيتعلق في عدد النزاعات الدولية: مع تزايد عدد النزاعات الدولية لم تتردد الشركات التجارية الخاصة المعنية بالشؤون العسكرية والأمنية عن اظهار استعدادها لتقديم الخدمات للدول وللنظمات الدولية في مناطق الصراعات (بلحوت، 2013)، حيث مثلت مناطق النزاعات الدولية فرصا للدول العظمى والإقليمية لسيطرت نفوذها (Zabci, 2007)، ويأتي ذلك تحت مسميات مختلفة كمحاربة الإرهاب وإنشاء منطقة حدودية منزوعة السلاح، والتدخل الإنساني (Doswald-Beck, 2007).

المبحث الثالث: تقاطع مصالح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مع الدول

المطلب الأول: عوامل انجذاب الدول للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

يتوفر في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عوامل تتطلع الدول أن يتوفر لتضمن تنفيذ سياساتها الخارجية في العلاقات الدولية وهي عامل الوقت وعامل التكاليف وعامل الاحتراف والمهارة، وأدت هذه العوامل لأن تستعين الدول بهذه الشركات إلى درجة الاعتمادية مما عكس دور أعمالها أولا على العلاقات بين الدول وثانيا على الشركات نفسها بأن تطور مستوياتها لتأخذ مساحات أوسع لنشاطاتها في خدمة الدول والمنظمات الدولية، وهي موضحة كالتالي:

العامل الأول يتعلق بالوقت: حيث أصبح الوقت أحد العوامل المحددة لنجاح الدول أو تنفيذ قرارات المنظمات الدولية وخصوصا إذا كان الأمر يتعلق ببعثات الأمم المتحدة، ففي الصراع الذي دار في سيراليون في عام 1995 تمت السيطرة على الوضع بسرعة غير متوقعة عن طريق الشركة العسكرية الخاصة (Executive Outcomes) التي ساعدت القوة المسماة (SHRIBRIG) على تحقيق التهدئة والأمن (DPKO, 2008). أما العمل الثاني فيتعلق بالتكاليف: يجمع العديد من المختصين على أن الشركات العسكرية الخاصة تستخدم بسبب فعاليتها من حيث التكلفة للدول أو القوات المشكلة عن طريق الأمم المتحدة (Brooks and Laroia, 2005)، ويرى آخرون أن موظفي تلك الشركات يتقاضون رواتب أكثر من الموظفين في قوات الدولة النظامية (DCAF, 2006). فيما يتعلق العامل الثالث بالمهارة والاحتراف: حيث تعتمد الشركات العسكرية الخاصة

بشكل على أساسي على موظفين يكونون فعلا أفرادا ذوي مهارات عالية، وذلك لأن جلمهم قادم من الخدمة العسكرية السابقة في جيش دولته (Joachim and Schneiker, 2014).

المطلب الثاني: علاقة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالدول

تشير الشركات الخاصة الفاعلة بالشؤون العسكرية والأمنية في العلاقات الدولية قلما كبيرا في أوساط الدارسين بسبب مشاركتها في كثير من الصراعات الدولية كأفغانستان والعراق وفي مناطق كثيرة في أفريقيا وآورها الحرب الدائرة في أوكرانيا. والفئات الأكثر استفادة من خدمات الشركات العسكرية يمكن حصر أغلبها في الدول وتأتي الفئة المستفيدة بالدرجة الثانية المنظمات الدولية (Isenberg, 2006)، وقد هيمنت الشركات العسكرية والأمنية فترة من الزمن على العلاقات الدولية (Ortiz, 2008)، مما دفع الدول نحو خصخصة الأمن في النظام الدولي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كالتوترات العرقية والإثنية (Brooks, 2000)، إضافة لعمليات الاغتيال كما حدث بالنسبة لاغتيال جوفنيل مويس رئيس هايتي السابق في العام 2021، وبذلك نأت تلك الدولة بأفراد قواتها عن الخطر الذي كان سيحدث بهم في حال قاموا بعملية الاغتيال بأنفسهم، (بشندي، 2001؛ Münkler, 2005).

إذن، فالمجالات التي تستفيد الدول من الشركات الخاصة متعددة في حال استئجار هذه الشركات الخاصة (Paika, 2020) منها تحقيق النصر العسكري خارج حدود الدولة أو داخلها وبسط السيطرة الأمنية، والحفاظ على النمو الاقتصادي، وإعطاء وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول. كما يعتبر احتواء الدول بشكل رسمي أو شبه رسمي لشركات عسكرية وأمنية خاصة من أنواع استفادة الدول لتحقيق مصالحها الخارجية، وفيما يلي أمثلة لشركات عسكرية وأمنية خاصة لها ارتباط مباشرة بالدول:

- شركة بلاك ووتر (Black Water): وهي شركة عسكرية خاصة أمريكية، لها باع طويل في تقديم الخدمات العسكرية والقتالية لعدد من الدول وفي مقدمتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ويرتبط اسم شركة بلاك ووتر بالعراق في زمن الاحتلال الأمريكي له في العام 2003، وتأسست الشركة عام 1997 داخل أراضي الولايات المتحدة الأمريكية ووفق قوانينها، وتقدم الشركة خدماتها لعدد من حكومات دول العالم شرط حصولها على موافقة مسبقة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (الحيالي، 2011).

- مجموعة فاغنر (Wagner Group): هي شركة عسكرية شبه حكومية (Marten, 2018) روسية المنشأ والرعاية تعتمد عليها حكومة روسيا الاتحادية، وهي ديف شركة بلاك ووتر الأمريكية، أنشأتها الحكومة الروسية للقيام بالمهام العسكرية في الدول التي لا ترغب روسيا بإرسال قواتها المسلحة لها، وأول ظهور لها في شرق أوكرانيا دعما للانفصاليين

- (Marten, 2019)، ثم استخدمت في الصراع الدائر في سوريا وفي فنزويلا وفي أفريقيا.
- شركة بلاك شيلد للخدمات الأمنية (Black Shield Security Services): شركة ذات منشأ إماراتي، تجذب الشركة الجنود وتدريبهم عسكريا بغرض نقلهم للقتال في مناطق نزاعات تهم دولة الإمارات كالنزاع في ليبيا مثلا لدعم مليشيات الجنرال خليفة حفتر (BHRRC, 2022)، ونشطت الشركة في اليمن وفي تدخلات أخرى خارجية، وتجنّد الشركة الآلاف من طالبي الوظائف من قارتي أفريقيا وأمريكا الجنوبية.
- مجموعة (G4S): تصنف هذه المجموعة بأنها مجموعة عالمية في مجال الأمن. وتأسست المجموعة الدولية في بريطانيا ويستعان بها كمصدر خارجي متخصص في العمليات التجارية حيث تعد مخاطر الأمن والسلامة فيها تهديدا استراتيجيا، في عام 2004، ووحدات التدخل السريع والنقل الآمن للسجناء، (White, 2014).
- شركة سيكورتاس آيه بي (Securitas AB): يعود تأسيس هذه الشركة للعام 1934 في السويد، وهي شركة أمنية عالمية لها مكاتب رئيسية في العاصمة ستوكهولم. تعمل في 53 دولة ولديها حوالي 300000 موظف يعملون في تلك الدول، وتقدر العائدات السنوية بحوالي 10 مليار دولار، تشمل خدمات الشركة الحراسة والدوريات والتحققات وأنظمة الإنذار المنزلي ومنع الخسائر والاستشارات الأمنية وتأمين الأحداث الرياضية والتجارية والترفيهية وغيرها من المهام الأمنية (Göransson, 2009).
- شركة دينكورب (DynCorp): تاريخيا لم تكن هذه شركة متخصصة بالأمن، حيث فسجلها التاريخي يعود للعام 1951 في ولاية فرجينيا إلى عام 1951 للعمل في مجال الطيران حتى العام 1987، وتشمل خدماتها الأمن، ودعم الطيران، والاستخبارات، وعمليات الطوارئ، وتتجاوز الإيرادات السنوية للشركة 3 مليارات دولار، وتعتبر هذه الشركة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أهم زبائنها، وقد قدمت الشركة الدعم للقوات الأمريكية في دول مثل بربو وكولومبيا والصومال وكوسوفو والكويت وبوليفيا وأنغولا وهايتي (Hansen, 2008).
- شركة إيرنيس الدولية (Erinys International): إحدى شركات الأمن الخاصة بريطانية المنشأ، لديها فروع في عدة مناطق منها قبرص وبريطانيا وجنوب إفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل الشركة لدى الشركات العاملة في استخراج المعادن والنفط والغاز، وكذلك تعمل مع المنظمات غير الحكومية، الشركة حديثة التأسيس مقارنة بغيرها حيث تأسست في العام 2001، وتعمل في دول أفريقيا كما عملت في العراق في مجال التدريب العسكري والأمني وحماية آبار النفط، وقوام قواتها 16000 فرد (Pilbeam, 2020).
- شركة تي أس يو لخدمات الحماية (TSU Protection Services): تأسست الشركة في جنوب أفريقيا في العام 1999، تعد واحدة من أكبر شركات الأمن الخاصة في

جنوب أفريقيا، وهي من الشركات القليلة المتخصصة في الحماية التنفيذية والخدمات عالية المخاطر، والحراسة الشخصية المسلحة والدعم والسيطرة على الحشود والأمن البحري، وتعمل الشركة على تقديم خدماتها في جنوب أفريقيا وفي الدول الأفريقية (TSU Protection Services, 2022).

المبحث الرابع: دور نشاطات الشركات العسكرية والأمنية في العلاقات الدولية المطلب الأول: دور متعدد المسارات

يأتي دخول الشركات الخاصة المتخصصة بالخدمات العسكرية والأمنية ميادين الصراعات الدولية بناء على طلب المستفيدين الأساسيين، ويدل ذلك مدى الاستفادة المتحققة من ذلك لمصلحة الدول الزبائن، مما يؤثر على سياساتهم الخارجية تجاه وحدات العلاقات الدولية، فالنشاط الذي تقوم به هذه الشركات الخاصة يؤثر بقوة في تشكيل الأجندة السياسية والاقتصادية والأمنية الدولية في ميدان السياسة الدولية، وتكمن الأهمية هذه الشركات الخاصة للأمن الدولي في قدرات هذه الشركات العسكرية التجارية الخاصة على تشكيل مفاهيم الأمن، وإلى تحويل في السلطة في القضايا الأمنية من المجال العام والمدني إلى المجالين الخاص والعسكري (Tsariuk, 2021).

وعادة تقارن قوة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بقوة سلطات الدول التي تمتلك قوات وطنية مسلحة نظامية، وذلك باعتبار أن هذه السلطات لها القدرة رسمياً لاتخاذ قرارات بشأن استخدام القوة، غير أن الممارسة الدولية قد كشفت عن القوة الكبيرة للشركات العسكرية الخاصة، وأثر من ذلك أنها اكتسبت سلطة كبيرة مستمدة من سلطات الدول ألقت بظلالها على التفاهات والخطابات الأمنية، وذلك أولاً، لما تمتلكه الشركات العسكرية الخاصة من القدرة على تشكيل الأجندة الأمنية من خلال تنفيذها للقرارات وعبر توفير التحليلات الاستخباراتية التي تحدد التهديدات الأمنية، مثلما أقنعت شركة (MPRI) الإدارة الأمريكية في العام 2000 بأن عقدها لتنفيذ خطة تعزيز الأمن القومي لتشكيل دفاع ساحلي في غينيا الاستوائية هو في إطار المصالح الوطنية الأمريكية رغم تعارضها مع السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية (Singer, 2007)، ثانياً، لدى هذه الشركات القدرة على تشكيل اهتمامات وتفضيلات وهويات الفاعلين الرئيسيين بواسطة الضغط وتقديم المشورة، وثالثاً، احترافها وتخصصها في مجال الخبرة الأمنية، مما مكن الفهم العسكري التقني للأمن الذي يروج للشركات العسكرية الخاصة باعتبارها خبراء أمن شرعيين بشكل خاص (Leander, 2005b).

وتتمتع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بالقدرة على تنفيذ نشاطات عسكرية وقتالية واستخباراتية وتحليل معلومات، مما يوفر على الدولة مجهودات ومخاطر قد لا تمتلك بعض الجيوش النظامية الضعيفة مثيلاً لها، لذا فهي تقوم نيابة عن الدولة بما يلي:

- توفير وتحليل المعلومات الاستخباراتية وتقييم التهديدات والمخاطر، وهذا يمكن الشركات من إنتاج خطابات أمنية حول القضايا التي ربما لم تكن هناك مخاوف أمنية من قبل.
- الضغط على صانعي القرار لتبني مواقف موالية لمصالح الشركات، في حين أن الضغط يتعلق أساسا بعقودها.
- تقديم خدمات التدريب والاستشارات للدولة والقوات المسلحة، في حين أن الدورات المتخصصة مصممة بشكل واضح لتشكيل مفاهيم الأمن، كما يشجع التدريب الفني المتدربين على تفسير التهديدات بطريقة معينة.

المطلب الثاني: نماذج من دور الشركات العسكرية الخاصة

تقوم بعض الدول بأخذ خيار استعمال الشركات العسكرية لتنفيذ أهداف لها في سياساتها الخارجية، إذ إن الأهداف التي تتحقق للدول والمنظمات الدولية عن طريق الشركات العسكرية الخاصة لها عدة تبعات أو فوائد تعود على طالبي الخدمة، وجميعها تصب في صلب منظومة العلاقات الدولية، وفيما يلي ثلاث مجالات تظهر دور الشركات:

1. تحقيق المصالح الأمنية والعسكرية

اصبح هناك سوقا للأمن تتسابق هذه الشركات للحصول أكبر قدر من الفائدة منه عن طريق التعاقد مباشرة والمشاركة في حسم النزاعات المسلحة، بمعنى أخر خصخصة الجيوش والحروب، ومن الأمثلة الشهيرة شركة بلاك ووتر في العراق فقد بدأت تعمل هناك منذ العام 2003، وقد تنوعت الأعمال التي تعاقدت عليها الشركة ما بين أعمال حماية للموظفين الأمريكيين وأعمال تدريب، ومهام أخرى، لقد أدت التدخلات العسكرية والأمنية متذرعة بحجة العمل على تقديم الخدمات العسكرية واللوجستية إلى التأثير على دور سيادة وهيبة الدولة العراقية من الناحيتين السياسية والدبلوماسية، يضاف إلى ذلك نقص في احتكار الدولة لسلطتها العسكرية والأمنية، وذلك بسبب تدخل الكيانات الأمنية في نشاطاتها العسكرية، وذهبت إلى أبعد من ذلك وهو وضع نفسها في مراكز الصراعات المسلحة حيث تقدم شركة بلاك ووتر المثال الأوضح لهذه الحركة المحفوفة بالخطر، حيث شاركت في الأعمال العسكرية في العراق لمصلحة الجيش الأمريكي، ولم يحدث هذا في العراق وحده بل ونفذ في أفغانستان ودول أخرى وقعت تحت السيطرة الأمريكية، كما وتسوق الشركات العسكرية والأمنية العالمية خدماتها القتالية وتأمين الحراسة الأمنية حاليا كخدمات تجارية لمختلف أنواع الزبائن الدوليين، والتنافسية بينها على أشدها لكسب العقود، وتشتهر بعض الشركات الأمريكية في هذا المجال مثل شركة داينكورب (Dyncorp)، وشركة ميليتاري بروفشيونال رسورسيز (Military Professional Resources)، حيث نفذت تدريب قوات

الشرطة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في 2003، واستعانت شركة جلوبال ريسك إنترناشيونال البريطانية (Global Risk International)، بتوظيف مرتزقة من جنسيات مختلفة مثل الصين - خصوصا من منطقة التبت- وجزر فيجي من دول جنوب المحيط الهادئ، وقام أفراد شركة غستر باتلز (Guster Battles) بحراسة مطار بغداد وإدارة نقاط التفتيش والحواجز، وتولت شركة إيريني (Eriny) أعمال حراسة منابع النفط العراقية (أحمد، 2007).

2. تحقيق المصالح الاقتصادية

عند الحديث عن تحقيق المصالح الاقتصادية للدول والشركات العابرة للقارات يبرز الحديث بقوة عن دور شركات الحراسة التي تتولى حماية وحراسة آبار النفط في الدول المنتجة للنفط ومناجم المعادن على اختلاف أنواعها، ومثال تحقيق المصالح الاقتصادية للحكومات والشركات العابرة للقارات أنشطة مجموعة فاغنر المحسوبة على روسيا في جمهورية أفريقيا الوسطى في العام 2017 وذلك لحراسة مناجم الماس في ذلك البلد، الأمر متكرر في السودان إذ تنفذ أعمال الحراسة مناجم الذهب (مولانا، 2021)، وفي تقارير لوزارة الخزانة الأمريكية صدرت في العام 2020 تقييد بأن مجموعة فاغنر هي التي تؤمن الغطاء الأمني في أفريقيا لمجموعة شركات تعدين روسية، مثل لوبي إنفست وإم إنفست، وفي الفترة الأخيرة وقعت حكومة مالي غرب أفريقيا مع مجموعة فاغنر لتوفير الأمن لصد الجماعات الإسلامية المتشددة هناك، وأدى الأمر لإزعاج حكومة فرنسا وتسبب بانسحاب قواتها من مالي في العام 2021.

برزت في سوريا الشركات الأمنية المملوكة من الأفراد المقربين من الحكومة السورية لسد النقص في الفراغ الأمني الهائل الذي نتج عن الحرب، وترتبط الحكومة السورية بهذه الشركات بواسطة شبكة مع رجال الأعمال الذين أسسوا شركات مع ممثلين عن القوات المسلحة السورية الرسمية (باريش، 2020)، ولا تسبب هذه الشركات بأي تهديد للوضع السياسي للدولة السورية، ويتم الاهتمام بالقطاع الاقتصادي من جانبين، فمن جانب تسهم هذه الشركات بإدخال العملة الصعبة للسوق وهو ما تحتاجه الحكومة، إذ إن غالبية العقود المبرمة مع الشركات الأمنية والجهات الدولية هي بالدولار، والجهات التي تعمل معها هذه الشركات هي جهات دولية كوكالات الأمم المتحدة، ومثال تلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ومنظمات الدولية أخرى، من جانب آخر تعد الشركات الأمنية الخاصة في سوريا أحد أبواب الالتفاف على العقوبات الأمريكية والغربية (Feroohar, 2017).

3. تحقيق المصالح السياسية

الاستقرار السياسي من العناصر الأساسية في قوة الدولة، لقد دخلت هذه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في المشهد السياسي الدولي المتغير بدور فاعل بعد عقود من مواجهة الحرب

الباردة، وبنقل الشركات الخاصة إلى الوضع الحالي أدى إلى استغلالها كأحد الأدوات التي تستعملها الدول لتحقيق المكاسب السياسية على الصعيد الداخلي وعلى مستوى تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول على أن تقوم الدول بتوظيف تلك الشركات لتحقيق مصالحها دون الانخراط بشكل رسمي في الصراعات، بحيث برزت الشركات كفاعلات يمثلون الملاذ الأخير الآمن نسبيا ليس فقط للدول الكبرى، بل وللدول النامية لحل النزاع داخليا وخارجيا، والمثير للاهتمام أن عددا كبيرا من هذه الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا لديها الوسائل والخبرة والقوة العسكرية الكافية لتحقيق أهدافها العسكرية أو الأمنية، وهي أول من ساعد على انتشار هذه الظاهرة، ولحقت بركبها الدول التي لم يكن لديها الوسائل أو الخبرة لمساعدة نفسها.

لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وجدت لتبقى في عالم السياسة والطلب على خدماتها بازدياد، بل أنها أصبحت سياسة عسكرية أمنية يتم تبنيها من قبل العديد من الدول، ومثال ذلك تبني الحكومة البريطانية لهذه السياسة بالاستعانة بمصادر خارجية لبعض المهام التي كان من الممكن أن تقوم بها القوات المسلحة سابقا (House of Commons, 2002)، واستطاعت حكومة روسيا استثمار خدمات مجموعة فاغنر وغيرها من المجموعات كالرجال الخضر الصغار في صراعها في شبه جزيرة القرم في العام ٢٠١٤ ضد أوكرانيا، واستمرت في إنكار أية وجود عسكري روسي رسمي لها على أرض شبه الجزيرة، الأمر نفسه فعلته حكومة الولايات المتحدة حيث تنكرت من مسؤولية الجرائم التي ارتكبتها جيشها ضد المدنيين في العراق عن طريق تسليط الضوء الإعلامي على جرائم المتعاقدين معها وعلى رأسهم شركة بلاك ووتر. وهذا يدل على رغبتها في حماية نفسها من رد الفعل الدولي أو التهرب من الاستحقاقات الدولية.

النتائج

توصل البحث إلى عدد من النتائج وجاءت على النحو التالي:

1. اختلف دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العلاقات الدولية عما كان في السابق، فأصبحت تؤدي دوراً أكبر في منظومة العلاقات الدولية كفاعل دولي غير حكومي، ويظهر هذا الدور المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية في نتائج أعمال هذه الشركات لعملائها من الدول والمنظمات الدولية.
2. تمتلك الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة عناصر جاذبة للدول يصعب مقاومتها، تتلخص في تقليل الكلفة المالية، واختصار الوقت، والاحترافية في الأعمال المنفذة، وهذا يفسر ازدياد الطلب على الخدمات العسكرية الخاصة مع مرور الوقت لحسم نزاعاتها بدلاً من أن تقوم بها القوات المسلحة الوطنية النظامية كما كان سابقاً.
3. تجد الشركات العسكرية والأمنية في الدول حاضنة مناسبة لتوسيع نشاطاتها وازدهارها تأسيساً على العلاقات المصلحية التبادلية بين الطرفين، فأصبحت هذه الشركات أداة من أدوات الدولة التي تدير بها مصالحها العسكرية والاقتصادية والسياسية في سياستها الخارجية.
4. أكبر مستفيد من الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي الدول، ثم المنظمات الدولية، مما يعطيها خاصية التفرد في سوق الأمن إلا من منافسيها من الشركات المشابهة في المجال والتخصص.

التوصيات

يوصي الباحث بالاهتمام بالفاعلين غير الحكوميين المتمثلين في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول دور هذه الشركات في مجالات ومواضيع لم يتم تناولها في هذه الدراسة، ومن هذه المواضيع والمجالات دور هذه الشركات في تحقيق السلم والأمن الدوليين، إنهاء النزاعات الدولية، حماية الاقتصاد الدولي، مكافحة الإتجار بالبشر، مكافحة الإرهاب، تحقيق الأمن التكنولوجي، مكافحة التجسس في الدول وغيرها من المجالات، ومن الضروري مراعاة العديد من المتغيرات لإدراجها في البحوث المستقبلية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو الخير، السيد، (2008). الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة: دراسة قانونية سياسية: التجربة العراقية- التجربة الافريقية، ط1، القاهرة: أيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- أحمد، حسن، (2007). خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات، أبو ظبي، (123): 1-105.
- باريش، منهل، (2020). الشركات الأمنية الخاصة في سوريا: وكلاء جدد في خدمة النظام، اتجاهات الشرق الأوسط، فلورنسا، ايطاليا، 1-24.
- بشندي، محمد، (2021). دوافع تصاعد تسليح الصراعات عبر الشركات الأمنية الخاصة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، منشور على موقع: <https://2u.pw/0kt4i>. تم الدخول 15 ابريل 2022.
- بلحوت، زكرياء (2013). مسؤولية الشركات العسكرية الامنية الدولية الخاصة عن انتهاكات القانون الدولي الانساني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة، الجزائر.
- الحيالي، أزهار، (2011). شركة بلاك ووتر وخصخصة الوجود العسكري الأمريكي في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، 9(3): 201-240.
- الخمليشي، سمر، (2021). القانون الدولي والشركات الأمنية-العسكرية الخاصة، المعهد المصري للدراسات، منشور على موقع: <https://eipss-eg.org/القانون-الدولي-والشركات-الأمنية-العسكرية-الخاصة/>. تم الدخول 16 ابريل 2022.
- عمار، رضوى، (2015). خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر، 1-3.
- فيشر، مارتينا (2006) المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات، ترجمة (يوسف حجازي)، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات. برلين، منشور على موقع: http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/arabic_fischer_cso.pdf. تم الدخول 13 ابريل 2022.

مجلس حقوق الإنسان، (2013). التقرير السنوي للفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، رقم الوثيقة (45/A /HRC/24) ، الأمم المتحدة، الجمعية العامة.

المسدي، عادل، (2009). الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي: دراسة للوضع القانوني لموظفي هذه الشركات والمسؤولية عن تصرفاتهم، القاهرة: دار النهضة العربية.

مولانا، أحمد، (2021). شركة فاغنر الروسية النشأة والدور والتأثير. المعهد المصري للدراسات، منشور على موقع: <https://2u.pw/res7h> . تم الدخول 12 مارس 2022.

الهرمزي، سيف، (2017). فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الحادي والعشرين، مجلة تكريت للعلوم السياسية، (11): 129-165.

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Abu Al-Khair, A. (2008). Private International Military and Security Companies: A Political Legal Study: The Iraqi Experience: The African Experience, ITRAC for Printing Publishing and Distribution, Cairo.
- Ahmed, H. (2007). Privatizing Security: The Growing Role of Private Military and Security Companies, Emirates Center for Strategic Studies and Researches, Studies Series, Abu Dhabi,)123: (1-105.
- Al-Harmazi, S. (2017). New International Order Actors in the Twenty-First Century, Tikrit Journal of Political Science, (11): 129-165.
- Al-Hayali, A. (2011). Blackwater Corporation and the Privatization of the US Military Presence in Iraq, Tikrit University Journal for Legal and Political Sciences, (9)3: 201-240.
- Al-Masadi, A. (2009). Private military and security companies in light of the rules of international law: a study of the legal status of the employees of these companies and responsibility for their actions, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- Ammar, R. (2015). Privatizing Security: The Rising Role of Private Military and Security Companies in the Region, Regional Center for Strategic Studies, Cairo, Egypt, 1-3.

- Bashandi, M. (2021). Motives of the Escalation of Conflict Commodity Through Private Security Companies, The Future for Advanced Research and Studies, Retrieved on April 15, 2022, from: <https://2u.pw/Okt4i> .
- Belhout, Z. (2013). Responsibility of private international security military companies for violations of international humanitarian law, published Master's thesis, University of Dr. Yahya Fares in Medea, Algeria.
- Fisher, M. (2006) Civil Society and Conflict Resolution: Interactions, Possibilities and Challenges, translated by Youssef Hijazi, Berghof Research Center for Constructive Conflict Management. Berlin, Retrieved on April 13, 2022, from: http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/arabic_fischer_cso.pdf .
- Human Rights Council, (2013). Annual report of the Working Group on the issue of the use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the right of peoples to self-determination, Document No.: (A/HRC/24/45), United Nations, General Assembly.
- Khamlishi, S. (2021). International Law and Security-Military-Private Companies, Egyptian Institute for Studies, Retrieved on April 16, 2022, from: <https://eipss-eg.org/International-law-and-Private-Security-Military-Companies>.
- Mawlana, A. (2021). The Russian Wagner Company: Origin, Role and Influence, The Egyptian Institute for Studies, Retrieved on March 12, 2022, from: <https://2u.pw/res7h> .
- Parish, M. (2020). Private Security Companies in Syria: New Agents in the Service of the Regime, Middle East Directions, Florence, Italy, 1-24.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Baum, J., & McGahan, A. (2009). Outsourcing war: The evolution of the private military industry after the Cold War, Available at SSRN 1496498. 1-45.
- Brayton, S. (2002). Outsourcing war: mercenaries and the privatization of peacekeeping. *Journal of International Affairs*, 55(2): 303-329.
- Brooks, D. (2000). Write a cheque, end a war: Using private military companies to end African conflicts, *Conflict Trends*, 2000(1): 33-35.
- Brooks, D., & Laroia, G. (2005). Privatized peacekeeping. *The National Interest*, (80): 121-125.
- Business & Human Right Resource Center (BHRRC), (2022). Black Shield Security Services, Retrieved Apr 10, 2022, from <https://www.business-humanrights.org/en/companies/black-shield-security-services/>.
- Cauia, A., & Zacon, C. (2015). Private Military Companies and Their Resemblance to Mercenary. *Studii Juridice Universitare*, 25-36.
- Center for Strategic and International Studies (CSIS), (2022). A Stealth Industry: The Quiet Expansion of Chinese Private Security Companies, Retrieved on March 17, 2022, from <https://www.csis.org/analysis/stealth-industry-quiet-expansion-chinese-private-security-companies>.
- DCAF, (2006). Private Military Companies. DCAF Backgrounder. Retrieved on March 19, 2022, from https://www.files.ethz.ch/isn/17438/backgrounder_09_private-military-companies.pdf.
- Doswald-Beck, L. (2007). Private military companies under international humanitarian law, *From Mercenaries to Market: The Rise and Regulation of Private Military Companies*, 115-138.
- DPKO (2008). *United Nations Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines*. Department of Peacekeeping Operations New York: The United Nations. Retrieved on March 5, 2022, from https://www.un.org/ruleoflaw/files/Capstone_Doctrine_ENG.pdf.
- Foroohar, K. (2017). How Assad's Allies Got \$18 Million From the UN, Bloomberg.

- Retrieved February 14, 2022, from <https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-08-01/what-sanctions-assad-allies-got-18-million-in-un-syria-payouts#xj4y7vzkg> .
- Giedraitis, A. (2020). Private Military Companies in the Foreign and Security Policy of the Russian Federation in 2014–2019, *Lithuanian Annual Strategic Review*, 18(1). 123-162.
- Göransson, A. (2009). *Securitas AB. change*, 1(H1), 2008: 1-24.
- Hansen, S. J. (2008). Private security & local politics in Somalia. *Review of African Political Economy*, 35(118): 585-598.
- House of Commons (2002). *Private Military Companies: Options for Regulation (HCP 577)*, London: The Stationary Office. UK.
- Isenberg, D. (2006). A government in search of cover: PMCs in Iraq, *Market Forces: Regulating Private Military Companies*, Institute for International Law and Justice, New York University School of Law, 1-28.
- Joachim, J., & Schneiker, A. (2014). All for one and one in all: Private military security companies as soldiers, business managers and humanitarians, *Cambridge Review of International Affairs*, 27(2): 246-267.
- Khariief, A. (2022) *Wagner in Libya – combat and influence*, Rosa Luxemburg Foundation - North Africa, Retrieved on March 15, 2022, from <https://rosaluxna.org/publications/wagner-in-libya-combat-and-influence/> .
- Kinsey, C. (2006). *Corporate soldiers and international security: The rise of private military companies*, Routledge.
- Leander, A. (2005a). The market for force and public security: The destabilizing consequences of private military companies, *Journal of Peace Research*, 42(5): 605-622.
- Leander, A. (2005b). The power to construct international security: On the significance of private military companies, *Millennium*, 33(3): 803-825.
- Marshall, P. (1997). British Society in India under the East India Company, *Modern Asian Studies*, 31(1): 89-108.

- Marten, K. (2019). Russia's use of semi-state security forces: the case of the Wagner Group, *Post-Soviet Affairs*, 35(3): 181-204.
- Marten, K. (2019). Russia's use of semi-state security forces: the case of the Wagner Group. *Post-Soviet Affairs*, 35(3): 181-204.
- Médecins Sans Frontières (MSF), (2017). Private Military Companies Overview of the Phenomenon, *The Practical Guide to Humanitarian Law*, Retrieved on January 24, 2022, from <https://guide-humanitarian-law.org/content/article/3/private-military-companies/>
- Münkler, H. (2005). *The new wars*, Polity Press, UK.
- Nebolsina, M. (2019). Private Military and Security Companies, *Russia in Global Affairs*, 17(2): 76-106.
- Ortiz, C. (2008). Compañías militares privadas: hacia la transformación del estado y la nueva gerencia pública de la seguridad. *Relaciones Internacionales*, 1-19.
- Ortiz, C. (2010). *Private Armed Forces and Global Security: A Guide to the Issues* (Santa Barbara, Denver, Oxford: Praeger.
- Østensen, Å. (2011). UN use of private military and security companies, SSR PAPER 3, DCAF, Ubiquity Press Ltd.
- Palka, W. (2020). *The Awakening Of Private Military Companies*. Warsaw Institute, Retrieved on January 15, 2022, from <https://warsawinstitute.org/awakening-private-military-companies/>
- Percy, S. (2007). *Mercenaries: The history of a norm in international relations*, OUP Oxford.
- Pilbeam, B. (2020). The rise of private military and security companies, 2nd Edition, In *International Security Studies*, 188-204, Routledge.
- Rosenau, J. (1990). *Turbulence in the World Politics: A Theory of Change and Continuity*, New Jersey: Princetom University.
- Singer, P. (2007). *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry*, Cornell University Press.
- Swed, O., & Burland, D. (2020). *The Global Expansion of PMSCs: Trends, Opportunities, and Risks*.

- Tougas, M. (2014). Commentary on Part I of the Montreux Document on Pertinent International Legal Obligations and Good Practices for States Related to Operations of Private Military and Security Companies During Armed Conflict, *International Review of the Red Cross*, 96(893): 305-358.
- Tsariuk, O. (2021). Utilization of Private Military Companies in the Contemporary International Security Environment, Master Thesis, National Defense University, USA.
- TSU Protection Services. (2022). The Leading Private Security Company in South Africa, Retrieved on 22, February 2022, from <https://tsuafrica.com>
- White, A. (2014). Post-crisis policing and public-private partnerships: The case of Lincolnshire Police and G4S, *British journal of criminology*, 54(6): 1002-1022.
- Zabci, F. (2007). Private Military Companies: 'Shadow soldiers' of neo-colonialism, *Capital & Class*, 31(2): 1-10.